سانتياجو فيار

باحث بمركز برشلونة للشؤون الدولية- إسبانيا (CIDOB)

إقليم مضطرب:

عودة الحركات الاحتجاجية إلى شوارع أمريكا اللاتينية

بلغ عدد الاحتجاجات التي شهدتها أمريكا اللاتينية في الفترة من يناير 2006 وحتى يوليو 2013 حوالي 141 تظاهرة، وذلك من إجمالي 843 تظاهرة شهدها العالم خلال نفس الفترة[1]، وهو مؤشر على حجم الاستقرار الذي شهدته دول القارة خلال هذه الفترة، غير أن هذا الاستقرار لم يدم طويلاً، وذلك ارتباطاً بعوامل عدة منها الأزمة المالية العالمية، وتراجع أسعار النفط، وهو ما أدى إلى ظهور الاحتجاجات الشعبية مرة أخرى.

وتكشف التظاهرات التي شهدتها دول أمريكا اللاتينية عن حقيقة مفادها أن أغلب حالات التظاهرات لا ترتبط بالأوضاع الاقتصادية المتدهورة فحسب، ولكنها ارتبطت بقضايا أخرى، كالمطالبة بنظام ديمقراطي حقيقي، ومكافحة الفساد. ولذلك تسعى هذه المقالة إلى الإشارة إلى أهم الحركات الاحتجاجية التي شهدتها دول القارة وأسبابها.

أولاً: البرازيل .. نهاية العدالة الاجتماعية

أشعل قرار زيادة سعر تذكرة الحافلات بقيمة 20 سنتاً شرارة تظاهرات حاشدة شهدتها البرازيل بدءاً من منتصف 2013، خرج على أثرها آلاف المواطنين إلى الشارع، حيث استطاعت حركة "تذكرة مجانية" التي نادت بمجانية المواصلات العامة، حشد آلاف الأفراد في يونيو 2013، حتى أصبحت الحركة الاحتجاجية الأضخم في البرازيل منذ عام 1992، ولم تقف احتجاجات المتظاهرين عند حد الاحتجاج على غلاء أسعار المواصلات العامة، بل إنها مع تصاعد المواجهات ضمت أسباباً أخرى، مثل الاحتجاج على قمع الشرطة للمتظاهرين.

وتجددت الاحتجاجات مرة أخرى قبل استضافة البرازيل لكأس العالم لكرة القدم 2014. وظلت في هبوط وصعود على مدار العام، حيث كان المحتجون يرون أنه من العبث إنفاق الحكومة على تجهيزات استقبال كأس العالم لكرة القدم في الوقت الذي تعاني فيه الدولة من تراجع معدلات النمو الاقتصادي، ومن ثم رفع المتظاهرون شعارات مثل "لا مونديال بلا حقوق"، وطالب المتظاهرون بتحسين الخدمات العامة والوظائف والأمن.

فعندما تولت ديلما روسيف الرئاسة في 2011، كانت تحظى، في بداية توليها الرئاسة بشعبية واسعة، إلا أن أثناء فترة رئاستها الأولى، تم إنشاء بنية تحتية ضخمة لكأس العالم شابتها حالات رشى وفساد، بالإضافة إلى تفجر فضيحة فساد في شركة "بتروبراس" التي تديرها الدولة، وتورط أكثر من 100 من المديرين التنفيذيين وكبار المسؤولين والسياسيين فيها[2].

وعلى الرغم من قضايا الفساد تلك، تمكنت روسيف من الفوز بفترة رئاسة أخرى في الجولة الثانية من الانتخابات في 2014 بفارق طفيف عن منافسها آيسيو نيفيس، لكن قبول المجتمع لها كان قد انخفض بحدة، فتم تنظيم تظاهرات عدة – وعلى الأخص في ساو باولو – للتنديد بالفساد، وطالب البعض بمحاكمة ديلما، في مارس 2015، وشارك في التظاهرة ما يقرب من مليون فرد بحسب ما نقلته وسائل الإعلام، ولاتزال حركات الاحتجاج مستمرة في البرازيل حتى الآن.

ثانياً: تشيلي .. تصاعد الاحتجاجات التعليمية

شهدت عاصمة تشيلي "سانتياجو" في يونيو 2015 تصاعد

احتجاجات الطلاب والمعلمين على نظام التعليم، وهو نظام مكلف للغاية خاصة على أسر الطبقات المنخفضة والمتوسطة الدخل، فوفقاً للنظام المتبع، لا تدعم الدولة إلا 25% فقط من مصروفات التعليم. وهو ما يضع صعوبات على قدرة المواطنين على الحصول على حقهم في التعليم بصورة متساوية.

وخلال رئاسة سيباستيان بينيرا (2010 – 2014)، خرج الطلاب إلى الشوارع مطالبين بإصلاح النظام التعليمي، غير أن استجابة الحكومة كانت محدودة، واستمرت التظاهرات إلى أن أطلقت ميشيل باشيليت – المرشحة الاشتراكية والرئيسة السابقة (2006 – 2010) – وعوداً انتخابية بحل تلك المشكلة في حال توليها الرئاسة، ولكن ما إن تم انتخابها في 2014 حتى أخلت بتلك الوعود، وعاد الطلاب إلى الشوارع مرة أخرى.

وفي مارس 2015، دعت نقابة المعلمين إلى إضراب وطني، ونُظمت تظاهرات حاشدة في العديد من المدن، على الرغم أن التظاهرات كانت في مجملها سلمية، إلا أنها أخذت منحى عنيفاً في بعض الأوقات، متسببةً في تلفيات بالمباني العامة. وقُتل متظاهران وأُصيب العشرات من جراء قمع قوات الأمن في مايو 2015.

ثم شهدت جميع أرجاء العاصمة احتجاجات واسعة في يونيو 2015 أثناء أهم حدث كروي في القارة، وهو كأس أمريكا اللاتينية، والذي تم الاحتفال به في تشيلي. وقام عدد من الطلاب بدولة تشيلي بأمريكا الجنوبية بمحاصرة المدخل الرئيسي للفندق الذي يوجد فيه المنتخب الأرجنتيني بمدينة "لاسيرينا" التشيلية، حيث رفعت اللافتات شعارات تفيد بأن التعليم أهم من كرة القدم. وعليه، انخفضت شعبية الرئيسة ميشيل باشيليت الآن في تشيلي إلى 24%[3] بعد أقل من عامين على توليها الرئاسة مجدداً في مارس 2014.

ثالثاً: المكسيك .. تراجع الشعور بالأمن

تحت شعار "لقد تعبت" اندلعت تظاهرات حاشدة في المكسيك أثناء إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية والإقليمية في يونيو 2015، حيث تم تنظيم احتجاجات هائلة في الكثير من المدن لمقاطعة الانتخابات، وتظاهر الكثيرون من مختلف القطاعات ضد فساد الطبقة السياسية (الحكومة والمعارضة) وما يتعرض له المواطنون من الظلم، وتراجع الشعور العام بالأمن وتراجع قدرة الدولة على توفير الحماية الكافية للمواطنين وانفلات الوضع الأمني والإفلات من العقاب.

وما أشعل فتيل التظاهرات، المذبحة التي وقعت في المكسيك في سبتمبر 2014 والتي تصدرت الصحف العالمية آنذاك، حيث تم اختطاف 43 طالباً، ثم قتلهم، وكان ذلك في ولاية "غيريرو"، وهي واحدة من أكثر ولايات المكسيك عنفاً، وذلك على يد أفراد من إحدى عصابات الجريمة المنظمة، مما أدى إلى خروج العديد من التظاهرات في المكسيك، ودول أخرى تضامناً مع أسر الضحايا، وللمطالبة بتحقيق العدالة والأخذ بثأر هؤلاء الأفراد الذين قتلوا بهذه المذبحة. ولا يزال تراجع الوضع الأمني من أكثر القضايا التي تثير غضب الرأي العام في المكسيك، خاصة مع عجز الحكومة عن اتخاذ إجراءات صارمة ضد عصابات الإجرام المنظم.

رابعاً: الأرجنتين .. رفض السياسات الحكومية

أسفرت معارضة حكومة كريستينا كيرشنر (تولت السلطة منذ عام 2007) عن احتجاجات قوية عبر البلاد تظهر بين الحين والآخر، اعتراضاً على بعض الإجراءات التي اتخذتها، ولم تلق قبول الرأي العام. وكان من بين أهم هذه الاحتجاجات:

- الإضراب العام الذي تم تنظيمه بسبب زيادة الضرائب على المنتجات الزراعية في 2009.
- الاحتجاجات واسعة على قرار الحكومة بحظر شراء العملات الأجنبية.
- التظاهرات الواسعة التي شهدها العام 2013 ضد خطط الحكومة الأرجنتينية لتعديل قانون السلطة القضائية، بما يكفل لها إخضاع القضاء للسلطة التنفيذية.
- تظاهرات 2014 ضد الفساد والمحسوبية[4].
- تظاهرات قام بها الآلاف في 2015 في العديد من مدن الأرجنتين كرد فعل للوفاة المريبة للمدعّي العام ألبرتو نيسمان، والذي كان مسؤولاً عن التحقيق مع رئيسة الأرجنتين بشأن تورطها في إعاقة التحقيق في الهجوم الإرهابي على المعبد اليهودي في بيونيس آيريس في عام 1994، وطالب المتظاهرون بتوضيح ملابسات الوفاة.

> لم يدم استقرار أمريكا اللاتينية طويلاً، بل عادت الاحتجاجات الشعبية مرة أخرى بأسباب جديدة لا ترتبط بالأوضاع الاقتصادية المتدهورة فحسب، ولكنها ارتبطت بقضايا أخرى، كالمطالبة بنظام ديمقراطي حقيقي، ومكافحة الفساد.

وعلى الرغم من ذلك، لاتزال كريستينا كيرشنر تتمتع بدعم شعبي عال يصل إلى 50% تقريباً.

خامساً: بيرو .. احتجاجات ضد تلوث الأراضي الزراعية

ظلت بيرو واحدة من أفضل دول أمريكا اللاتينية من حيث الأداء الاقتصادي في الـ 15 سنة الماضية، حيث شهدت نمواً اقتصادياً مستداماً منذ 2001، واستقراراً اجتماعياً ملحوظاً، حتى اندلعت موجة من التظاهرات، التي اجتاحت البلاد بدءاً من يوليو 2013، احتجاجاً على تعيين بعض أعضاء المحكمة الدستورية الوطنية العليا ممن يُشتبه في تورطهم في قضايا فساد. وهو الأمر الذي ترتب عليه خروج شباب بيرو إلى الشوارع احتجاجاً على الطبقة السياسية، تحت شعار "أنت لا تمثلنا".

وفي مايو 2015، تصاعدت موجة من الاحتجاجات استمرت ما يقرب من 21 يوماً اعتراضاً على مشروع شركة جنوب بيرو للنحاس "تيا ماريا" في جنوب أريكويبا، حيث يعتقد المزارعون أن نشاط التعدين المفتوح لاستخراج النحاس سوف يؤدي إلى تلوث حقولهم، ورفعوا شعارات «زراعة نعم، تعدين لا». وترتب على الاحتجاجات إعلان الشركة عن وقف استثمارها، ولامت حكومة بيرو بسبب عدم توفير التأمين الكافي لها، وكان من المتوقع أن يوفر هذا المنجم استثمارات بقيمة 1.4 مليار

دولار وآلاف الوظائف الجديدة[5].

وقد اعتبرت الحكومة أن انسحاب الشركة وعدم إتمام المشروع خطوة سلبية قد تؤثر على استثمارات التعدين. وعلى أثر العديد من أحداث العنف، سقط ثلاثة قتلى وأكثر من 200 جريح، وأمرت حكومة الرئيس هومالا بنشر القوات العسكرية في المنطقة. وتسببت تلك الوقائع في انخفاض شعبية الرئيس بشكل ملحوظ من 21% في يونيو 2014 إلى 10% في يونيو 2015.

سادساً: بوليفيا .. احتجاج عمال المناجم

يعد اتحاد العمال في بوليفيا من الاتحادات القوية القادرة على التعبئة وحشد الكثير من فئات المجتمع، وهو يضم مليوني عامل. وتشهد بوليفيا من الحين للآخر إضراباً عاماً من خلال احتجاج فئة من العمالة يتم دعمها من قبل اتحاد العمال البوليفي (COB) وقد تتسع الاحتجاجات لتشمل اتحادات ونقابات أخرى وتتحول إلى إضراب عام، كما في عام 2013.

فقد نظّم عمال منجم هوانوني الواقع في منطقة أورورو، وهو أكبر منجم في البلاد، عدة تظاهرات لتحسين أوضاعهم ورفع قيمة المعاش ليكون مساوياً للأجور التي يتقاضونها، وتصاعدت الاحتجاجات، وأوقفوا أنشطة المنجم وقطعوا أكثر من 40 طريقاً، بما فيها الطرق التي تربط بوليفيا بتشيلي والأرجنتين. وكان رد الحكومة البوليفية – برئاسة ايفو موراليس – عنيفاً، مما أسفر عن سقوط ضحايا نتيجة للاشتباكات بين المحتجين وقوات الأمن.

سابعاً: الإكوادور ... احتجاج على زيادة الضرائب

تحسنت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الإكوادور خلال العقد الماضي، غير أن حكومة الرئيس رافائيل كوريا واجهت احتجاجات واسعة النطاق، نتيجة لتباطؤ النمو الاقتصادي بسبب عدة عوامل داخلية وخارجية، أبرزها انخفاض أسعار النفط، وهو ما اضطر الحكومة إلى زيادة الضرائب من أجل ضمان استمرار برامج الضمان الاجتماعي.

ولقد أثار المشروع الضريبي الأخير الذي تقدمت به الحكومة موجه من الاحتجاجات في يونيو 2015، وكانت الضريبة على الميراث على وجه الخصوص من أكثر النقاط التي كان له رد فعل فوري في جواياكيل – أكثر مدن الإكوادور الآهلة بالسكان، والتي تجمع بها آلاف المواطنين احتجاجاً على هذا القانون، وترى المعارضة أن ضريبة الإرث تضر بطبيعة الاقتصاد القائم على العائلية بالإكوادور.

ثامناً: كولومبيا .. احتجاج المزارعين

دعا ممثلو القطاع الزراعي في كولومبيا إلى إضراب وطني في أغسطس 2013 للاحتجاج على ارتفاع تكاليف الزراعة، وانخفاض أسعار الصادرات الزراعية، وذلك بموجب اتفاقية التجارة الحرة الموقعة مع الولايات المتحدة.

وتصاعد الاحتجاج مع انضمام عمال المناجم والطلاب والنقابات العمالية مع الفلاحين وتنظيمهم العديد من التظاهرات في جميع أرجاء البلاد. وقد استخدمت الحكومة القوة لفض هذه التظاهرات، وهو ما أسفر عن مقتل ثمانية أفراد وإصابة أكثر من 400 فرد واعتقال ما يقرب من 500 شخص. وتوصلت الحكومة لاتفاق مع الفلاحين لإنهاء الإضراب مقابل الاستجابة لبعض مطالبهم.

ومع تراجع الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها، تجددت الاحتجاجات في الأشهر الأولى من عام 2014 قبيل الانتخابات الرئاسية، وبذلت الحكومة برئاسة جوزيه مانويل سانتوس جهوداً كبيرة في ذلك الوقت لإنهاء الإضراب من خلال وعدهم بتلبية بعض مطالبهم، وعلى الرغم من ذلك، فقد عاد القطاع الزراعي للتظاهر في الشوارع نتيجة عدم وفاء الحكومة بالإصلاحات التي وعدت بها ولا بالاتفاقيات السابقة[6].

تاسعاً: فنزويلا .. تدهور الأوضاع الاقتصادية

شهد فنزويلا اضطرابات واسعة في عام 2014، ففي فبراير اندلعت التظاهرات في المئات من المدن للاحتجاج ضد حكومة نيكولا مادورو، بسبب ارتفاع معدلات التضخم وندرة السلع الرئيسية، وارتفاع مستوى الجريمة وانعدام الأمن، وطالب المتظاهرون باستقالة الرئيس.

وفي المقابل نظمت الحكومة تظاهرات داعمةً للرئيس مادورو، معتبرة احتجاجات المعارضة ما هي إلا محاولة لشن انقلاب بدعم من الولايات المتحدة. وقد أدت المصادمات بين المؤيدين للحكومة والمعارضين لها إلى سقوط 42 قتيلاً وأكثر من 500 مصاب، فضلاً عن إلقاء القبض على حوالي 3000 مواطن من كلا الطرفين.

وفي أبريل 2014، بدأت الحكومة والمعارضة حواراً من أجل تهدئة الأوضاع، لكن احتجاجات جديدة اندلعت ثانيةً في فبراير 2015 لإحياء ذكرى مرور عام على تظاهرات 2014 وللمطالبة بالإفراج عن أكثر من 40 شخصاً مازالوا قيد الاعتقال منذ ذلك الحين. ولمطالبة الحكومة بإجراء انتخابات برلمانية مبكرة[7]، وهو ما قبلته الحكومة في النهاية، وذلك بإجراء الانتخابات في ديسمبر 2015. وبينما احتفلت المعارضة بهذا القرار باعتباره انتصاراً لها، أكدت الحكومة على أنه بمنزلة فرصة لتأكيد شرعيتها.

وأخيراً، توضح هذه الأمثلة عودة الاحتجاجات الاجتماعية لجدول الأعمال اليومي لأمريكا اللاتينية. والتحدي الذي سيواجه حكومات الإقليم يتمثل في تحقيق المطالب الاجتماعية والعودة لطريق النمو، ولكن في ظروف عالمية حالية أقل ملاءمةً. وسيكون هذا بلا شك اختباراً لقدرات الكثير من الحكومات في الإقليم في السنوات القادمة.

1- Isabel Ortiz et al., "World Protests 2006-2013", Working Paper, Initiative for Policy Dialogue and Friedrich-Ebert-Stiftung New York, September 2013, accessible at: http://cadtm.org/IMG/pdf/World_Protests_2006-2013-Final-2.pdf

2- http://goo.gl/KLdfBu

3- http://goo.gl/htPySW

4- http://goo.gl/yP3y7d

5- http://goo.gl/EuzK2b

6- http://goo.gl/PzfCd5

7- http://goo.gl/4WZ473